حماية حقوق الملكية الفكرية بين النصوص التقليدية ومتطلبات التحول الرقمي

م.د. حسين وهاب حمد ابراهيم
جامعة كركوك/ كلية القانون والعلوم السياسية
Dr.hussein-whab@uokirkuk.edu.iq

أ.د.ياسر محمد عبدالله
جامعة كركوك/ كلية القانون والعلوم السياسية
Dr.yasirmohammed@gmail.com

الكلمات المفتاحية: حماية , الملكية الفكرية , النصوص التقليدية , التحول الرقمي

كيفية اقتباس البحث

ابراهيم , حسين وهاب حمد , ياسر محمد عبدالله , حماية حقوق الملكية الفكرية بين النصوص التقليدية ومتطلبات التحول الرقمي, مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، آذار ٢٠٢٦, المجلد:١٦ ,العدد:٣.

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Protecting Intellectual Property Rights between Traditional Legal Frameworks and Digital Transformation Requirements

Dr.Hussein Wahab Hamad Ibrahim
Dr.Yasir Mohammed Abdullah
Kirkuk University – College of Law and Political Scien

Keywords : Protection of intellectual property, traditional texts, digital transformation

How To Cite This Article
,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, March 2026,Volume:16,Issue 3.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

This research examines the protection of intellectual property rights in light of the interaction between traditional legal texts and the requirements of digital transformation, in light of the unprecedented legal challenges created by the digital environment. The rapid technological development has led to a fundamental change in the nature of intellectual works and the means of their production and circulation, which has revealed a clear deficiency in many of the legal rules that were formulated in a different technical context based on the materiality of the works and the territorial infringement. The research seeks to analyze the conceptual and legal framework of rights Intellectual property, and the description of traditional civil and penal protection mechanisms, highlighting their shortcomings in the face of digital attacks, such as cyber piracy and trademark and patent attacks online. The research also addresses the practical problems that hinder the application of protection rules in the digital environment, especially the difficulties of proof and the determination of legal liability. The research devotes an applied aspect

to analyzing the position of Iraqi legislation, highlighting its current limited ability to keep pace with the digital transformation, and its lack of explicit regulation of digital works and new modes of attack. The research concludes with a set of findings and recommendations that emphasize the need to develop the legislative framework, employ modern technical and judicial mechanisms, and enhance international cooperation in order to achieve effective and balanced protection of intellectual property rights in the digital age.

المستخلص

يتناول هذا البحث دراسة حماية حقوق الملكية الفكرية في ضوء التفاعل بين النصوص القانونية التقليدية ومتطلبات التحول الرقمي، في ظل ما أفرزته البيئة الرقمية من تحديات قانونية غير مسبوقة. فقد أدى التطور التقني المتسارع إلى تغيير جوهري في طبيعة المصنفات الفكرية ووسائل إنتاجها وتداولها، الأمر الذي كشف عن قصور واضح في كثير من القواعد القانونية التي صيغت في سياق تقني مغاير يقوم على مادية المصنفات وإقليمية الاعتداءات. ويسعى البحث إلى تحليل الإطار المفاهيمي والقانوني لحقوق الملكية الفكرية، وبيان آليات الحماية المدنية والجزائية التقليدية، مع إبراز أوجه قصورها في مواجهة الاعتداءات الرقمية، مثل القرصنة الإلكترونية والاعتداء على العلامات التجارية والبراءات عبر الإنترنت. كما يتناول البحث الإشكالات العملية التي تعترض تطبيق قواعد الحماية في البيئة الرقمية، ولا سيما صعوبات الإثبات وتحديد المسؤولية القانونية. ويخصص البحث جانباً تطبيقياً لتحليل موقف التشريع العراقي، مبرزاً محدودية قدرته الحالية على مواكبة التحول الرقمي، وافتقاره إلى تنظيم صريح للمصنفات الرقمية وأنماط الاعتداء المستحدثة. ويخلص البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي تؤكد ضرورة تطوير الإطار التشريعي، وتوظيف الآليات التقنية والقضائية الحديثة، وتعزيز التعاون الدولي، بما يحقق حماية فعّالة ومتوازنة لحقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي.

المقدمة

أولاً: أهمية الموضوع

تُعدّ حقوق الملكية الفكرية من الركائز الأساسية للاقتصاد المعرفي، إذ تمثل الإطار القانوني الحامي للإبداع الفكري والابتكار الإنساني في مجالات الأدب والفن والصناعة والتكنولوجيا. وقد اكتسبت هذه الحقوق أهمية متزايدة مع التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم نتيجة الثورة الرقمية، والتي أفرزت بيئة جديدة لإنتاج المصنفات الفكرية وتداولها واستغلالها بوسائل غير مسبوقة.

وفي هذا السياق، برز التحول الرقمي كعامل مؤثر بعمق في طبيعة حقوق الملكية الفكرية وآليات حمايتها، حيث أدى إلى إعادة طرح العديد من الإشكالات القانونية المرتبطة بفعالية النصوص التقليدية في مواجهة الاعتداءات الرقمية، وسهولة النسخ والنشر غير المشروع، والطابع العابر للحدود للانتهاكات. ومن هنا، تتجلى أهمية هذا البحث في سعيه إلى دراسة مدى كفاية الأطر القانونية التقليدية لحماية حقوق الملكية الفكرية في ظل متطلبات التحول الرقمي، ومحاولة استكشاف السبل القانونية الكفيلة بتعزيز هذه الحماية ومواكبة التطور التقني.

ثانياً: إشكالية البحث

تنطلق إشكالية هذا البحث من ملاحظة التباين الواضح بين طبيعة النصوص القانونية التقليدية المنظمة لحقوق الملكية الفكرية وبين الخصائص التقنية والقانونية التي تميز البيئة الرقمية. فالنصوص التقليدية غالباً ما تفترض وجود اعتداء مادي مباشر يسهل تحديده من حيث الفاعل والمكان والوسيلة، في حين أن الاعتداءات الرقمية تتسم بالطابع غير المادي، والعابر للحدود، وصعوبة التتبع والإثبات. ومن هنا يثور التساؤل الرئيس حول مدى كفاية هذه النصوص في توفير حماية فعالة لحقوق الملكية الفكرية في ظل التحول الرقمي، وما إذا كانت تعاني من قصور تشريعي أو تطبيقي يحد من فعاليتها. وتتفرع عن هذه الإشكالية تساؤلات أخرى تتعلق بقدرة المفاهيم التقليدية للملكية الفكرية على استيعاب المصنفات الرقمية، ومدى ملاءمة آليات الحماية المدنية والجزائية القائمة لمواجهة الاعتداءات الرقمية، فضلاً عن التساؤل حول السبل القانونية الممكنة لمعالجة هذا القصور وتحقيق حماية أكثر فاعلية.

ثالثاً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة قانونية تحليلية تسعى إلى تعميق الفهم بطبيعة حقوق الملكية الفكرية في إطارها التقليدي، وبيان التحولات التي طرأت عليها في ظل البيئة الرقمية. كما يهدف إلى الكشف عن أوجه القصور التي تعاني منها النصوص القانونية التقليدية عند تطبيقها على الاعتداءات الرقمية، وتحليل مدى قدرتها على تحقيق الردع والحماية المنشودة. ويسعى البحث أيضاً إلى إبراز أثر التحول الرقمي في تغيير أنماط الاعتداء على الحقوق الفكرية، مع محاولة استشراف الآليات القانونية والتشريعية التي يمكن من خلالها تعزيز الحماية القانونية لهذه الحقوق بما يتلاءم مع متطلبات العصر الرقمي، وصولاً إلى اقتراح توصيات تسهم في تطوير الإطار القانوني المنظم لها.

رابعاً: فرضية البحث يقوم هذا البحث على فرضية مفادها أن النصوص القانونية التقليدية المنظمة لحقوق الملكية الفكرية لم تعد كافية بذاتها لتوفير حماية فعّالة لهذه الحقوق في ظل

التحول الرقمي، وذلك بسبب ما تتسم به البيئة الرقمية من خصائص تقنية وقانونية مغايرة للبيئة التي وُضعت فيها هذه النصوص. ويفترض البحث أن هذا القصور لا يقتصر على الجانب التشريعي فحسب، بل يمتد إلى آليات التطبيق والإنفاذ، ولا سيما فيما يتعلق بصعوبة الإثبات، والطابع العابر للحدود للاعتداءات الرقمية، وضعف الردع في مواجهة الانتهاكات الحديثة. كما ينطلق البحث من فرضية مؤداها أن تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي يقتضي تطويراً تشريعياً متكاملاً يواكبه اعتماد آليات تقنية وقضائية حديثة، بما يحقق توازناً بين حماية الحقوق الفكرية وتشجيع الابتكار والتداول المشروع للمصنفات الرقمية.

خامساً: أسئلة البحث

ينطلق هذا البحث من مجموعة من الأسئلة العلمية التي تهدف إلى الإحاطة بجوانب الإشكالية المطروحة وتحليلها تحليلاً قانونياً معمقاً. ويتمثل السؤال الرئيس في مدى قدرة النصوص القانونية التقليدية على توفير حماية قانونية كافية لحقوق الملكية الفكرية في ظل التحول الرقمي. ويتفرع عن هذا السؤال تساؤلات أخرى تتعلق بطبيعة حقوق الملكية الفكرية ومفهومها في البيئة الرقمية، ومدى استيعاب المفاهيم القانونية التقليدية للمصنفات الرقمية وأنماط استغلالها الحديثة. كما يثير البحث التساؤل حول أبرز صور الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية في الفضاء الرقمي، ومدى كفاية آليات الحماية المدنية والجزائية التقليدية في مواجهتها. ويُطرح كذلك تساؤل حول مدى الحاجة إلى تحديث الإطار التشريعي واعتماد آليات تقنية وقضائية جديدة لتعزيز حماية هذه الحقوق، وبما ينسجم مع متطلبات التحول الرقمي والتطور التكنولوجي المتسارع.

سادساً: منهجية البحث

اعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي بوصفه المنهج الرئيس، وذلك من خلال تحليل النصوص القانونية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية وبيان مضمونها وحدود فعاليتها في مواجهة التحول الرقمي. كما تم توظيف المنهج الوصفي في عرض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالملكية الفكرية والتحول الرقمي، بما يساهم في توضيح الإطار النظري للبحث. وإلى جانب ذلك، استُخدم المنهج الاستقرائي عند تتبع صور الاعتداءات الرقمية واستخلاص السمات العامة التي تميزها، بهدف الوصول إلى نتائج علمية تستند إلى تحليل واقعي للنصوص القانونية والتطبيقات العملية.

سابعاً: هيكلية البحث

اقتضت طبيعة الموضوع وإشكاليته اعتماد هيكلية تقوم على تقسيم البحث إلى عدة مباحث مترابطة، بحيث يتناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي والقانوني لحقوق الملكية الفكرية، في حين يُعنى المبحث الثاني ببيان الحماية القانونية التقليدية المقررة لهذه الحقوق، ويُخصص المبحث الثالث لدراسة أوجه القصور التي تعاني منها النصوص التقليدية في مواجهة التحول الرقمي، بينما يعالج المبحث الرابع تأثير البيئة الرقمية في طبيعة حقوق الملكية الفكرية وصور الاعتداء الواقعة عليها. ويختتم البحث بالمبحث الخامس الذي يتناول آليات تعزيز الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي، وصولاً إلى خاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي والقانوني لحقوق الملكية الفكرية

يُعد الوقوف على الإطار المفاهيمي والقانوني لحقوق الملكية الفكرية مدخلاً أساسياً لفهم طبيعة الحماية المقررة لها، ولا سيما في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي أعادت طرح العديد من التساؤلات حول مدى ملاءمة المفاهيم القانونية التقليدية لهذه الحقوق. فإدراك ماهية حقوق الملكية الفكرية، وبيان خصائصها القانونية، والتمييز بين أنواعها المختلفة، يشكل الأساس النظري الذي يُبنى عليه تحليل أوجه القصور التشريعي ومناقشة فعالية آليات الحماية في البيئة الرقمية. ومن ثم، يسعى هذا المبحث إلى توضيح المفهوم القانوني لحقوق الملكية الفكرية وبيان أنواعها وأسس حمايتها في الإطار التقليدي، تمهيداً للانتقال إلى دراسة التحديات التي فرضها التحول الرقمي على هذه الحقوق في المباحث اللاحقة.

المطلب الأول

ماهية حقوق الملكية الفكرية

تمثل حقوق الملكية الفكرية أحد المفاهيم القانونية الحديثة نسبياً التي نشأت استجابة لحاجة المجتمع إلى حماية نتاج الفكر الإنساني ومنح المبدع أو المخترع مركزاً قانونياً يتيح له السيطرة على ثمرة جهده الذهني. ويقتضي بحث هذه الحقوق الوقوف على ماهيتها القانونية وبيان الأسس التي تقوم عليها، ولا سيما أنها تختلف في طبيعتها عن حقوق الملكية المادية من حيث محل الحماية ووسائل الاستغلال. كما أن تحديد مفهوم حقوق الملكية الفكرية يكتسب أهمية خاصة في ظل التحول الرقمي، إذ باتت المصنفات الفكرية تُنتج وتُتداول بوسائل رقمية تثير إشكالات جديدة حول نطاق هذه الحقوق وحدودها. ومن ثم، يسعى هذا المطلب إلى بيان مفهوم

حقوق الملكية الفكرية وأساسها القانوني، تمهيداً لبحث خصائصها وطبيعتها القانونية في الفرعين اللاحقين.

الفرع الأول

مفهوم حقوق الملكية الفكرية وأساسها القانوني

تُعرَّف حقوق الملكية الفكرية بأنها مجموعة من الحقوق القانونية التي يقررها المشرّع لحماية نتاج الفكر الإنساني متى اتخذ هذا النتاج صورة مبتكرة أو إبداعية قابلة للتحديد القانوني. ويقوم هذا المفهوم على الاعتراف بالقيمة الاقتصادية والمعنوية للأعمال الذهنية، سواء تعلقت بمصنفات أدبية أو فنية أو بابتكارات صناعية وتجارية، بحيث يتمتع صاحب الحق بسلطة قانونية تخوله استغلال هذا النتاج ومنع الغير من الاعتداء عليه. ويُلاحظ أن هذا المفهوم يختلف جوهرياً عن مفهوم الملكية المادية، إذ لا ينصب محل الحماية على شيء مادي ملموس، وإنما على فكرة متجسدة في قالب معين، الأمر الذي يضفي على حقوق الملكية الفكرية طابعاً خاصاً من حيث الطبيعة القانونية ونطاق الحماية.[١]

ويستند الأساس القانوني لحقوق الملكية الفكرية إلى اعتبارات متعددة، في مقدمتها حماية الجهد الذهني بوصفه امتداداً لشخصية المبدع، فضلاً عن تحقيق المصلحة العامة من خلال تشجيع الابتكار والإسهام في التقدم العلمي والثقافي والاقتصادي. وقد تبنى الفقه القانوني هذا الأساس المزدوج، فذهب جانب منه إلى ربط حقوق الملكية الفكرية بالحقوق اللصيقة بالشخصية لما تتضمنه من عنصر معنوي، في حين ركز جانب آخر على طبيعتها المالية باعتبارها مصدراً مشروعاً للاستغلال الاقتصادي. وقد انعكس هذا التوجه في التشريعات الحديثة التي سعت إلى تحقيق التوازن بين مصلحة صاحب الحق في الحماية والاستئثار، ومصلحة المجتمع في تداول المعرفة وعدم تعطيل التطور التقني.[٢]

الفرع الثاني

خصائص حقوق الملكية الفكرية وطبيعتها القانونية

تتسم حقوق الملكية الفكرية بجملة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الحقوق، ويأتي في مقدمتها أنها حقوق غير مادية، إذ ينصب محلها على نتاج ذهني مجرد لا يمكن إدراكه بالحواس إلا من خلال تجسيده في وسيط مادي. فالحماية القانونية لا تمتد إلى الوعاء المادي للمصنف، وإنما إلى الفكرة المبتكرة ذاتها متى اتخذت شكلاً محدداً يسمح بتداولها واستغلالها. وتُعد هذه الخاصية من أهم السمات التي تفسر الصعوبات التي تواجه حماية حقوق

الملكية الفكرية، ولا سيما في البيئة الرقمية التي تتيح نسخ المصنفات ونقلها دون المساس بالأصل المادي.[٣]

كما تتميز حقوق الملكية الفكرية بطابعها المزدوج، إذ تجمع بين الجانب المعنوي والجانب المالي، حيث يثبت لصاحب الحق جانب معنوي يتمثل في نسبة المصنف إليه واحترام سلامته وعدم تحريفه، إلى جانب جانب مالي يخول له استغلال المصنف مالياً والتصرف فيه بالترخيص أو التنازل. ويترتب على هذا الطابع المزدوج نتائج قانونية مهمة، من بينها عدم قابلية بعض الحقوق المعنوية للتنازل أو التقادم، في حين تخضع الحقوق المالية لقواعد التصرف والتقادم وفقاً لما يقرره القانون. ويُعد هذا الازدواج أحد أبرز ملامح خصوصية حقوق الملكية الفكرية مقارنة بالملكية المادية التقليدية.[٤]

ومن الخصائص الأساسية لحقوق الملكية الفكرية أيضاً أنها حقوق مؤقتة من حيث الأصل، إذ يحدد المشرّع مدة زمنية معينة للحماية، تنقضي بانقضائها الحقوق المالية ويؤول المصنف إلى الملك العام، بما يتيح للمجتمع الانتفاع به دون قيد، حيث يثور الجدل حول مدى ملاءمة مدد الحماية التقليدية في ظل التسارع التقني وسرعة تقادم المصنفات الرقمية.[٥]

المطلب الثاني

أنواع حقوق الملكية الفكرية

تتفرع حقوق الملكية الفكرية إلى أنواع متعددة تبعاً لطبيعة المصنف أو الابتكار محل الحماية، وهو ما يعكس تنوع مجالات الإبداع الإنساني وتعدد صور النشاط الفكري والصناعي. ويُعد هذا التقسيم ذا أهمية قانونية بالغة، إذ يترتب عليه اختلاف في نطاق الحماية وشروطها ومدتها، فضلاً عن تباين الآليات القانونية المقررة لكل نوع من هذه الحقوق. كما يسهم التمييز بين أنواع حقوق الملكية الفكرية في توضيح الأساس الذي تقوم عليه الحماية القانونية لكل منها، سواء تعلق الأمر بالابتكارات الصناعية ذات الطابع التقني أو بالمصنفات الأدبية والفنية المرتبطة بالإبداع الثقافي والفني. ومن ثم، يهدف هذا المطلب إلى بيان الأنواع الرئيسة لحقوق الملكية الفكرية، من خلال التمييز بين الحقوق الصناعية والحقوق الأدبية والفنية، تمهيداً لبحث خصوصية كل نوع وأثر التحول الرقمي عليه.

الفرع الأول

حقوق الملكية الفكرية الصناعية

تُعد حقوق الملكية الفكرية الصناعية أحد الفروع الرئيسة للملكية الفكرية، إذ تنصب على حماية الابتكارات ذات الطابع الصناعي أو التجاري التي تسهم في تطوير النشاط الاقتصادي

وتعزيز المنافسة المشروعة. وتشمل هذه الحقوق براءات الاختراع، والعلامات التجارية، والرسوم والنماذج الصناعية، والمؤشرات الجغرافية، وغيرها من الحقوق التي تهدف إلى حماية الإبداع التقني والتمييز التجاري. ويستند هذا النوع من الحقوق إلى فكرة تشجيع الابتكار الصناعي من خلال منح المخترع أو صاحب المشروع مركزاً قانونياً احتكارياً مؤقتاً، يتيح له استثمار ابتكاره واسترداد تكاليف البحث والتطوير.[٦]

وتحتل براءات الاختراع مكانة محورية ضمن حقوق الملكية الصناعية، إذ تُمنح للحلول التقنية الجديدة التي تتسم بالجدة والخطوة الإبداعية والقابلية للتطبيق الصناعي. ويترتب على منح البراءة تمتع المخترع بحق استئثاري في استغلال اختراعه ومنع الغير من تصنيعه أو استعماله أو بيعه دون إذنه، وذلك خلال مدة زمنية محددة قانوناً. ويُلاحظ أن هذا النظام يقوم على معادلة دقيقة، قوامها الكشف العلني عن الاختراع مقابل الحماية القانونية، بما يسهم في إثراء المعرفة التقنية مع الحفاظ على حقوق المخترع.[٧]

أما العلامات التجارية، فهي من أبرز أدوات الحماية القانونية للتمييز التجاري، إذ تهدف إلى تمييز منتجات أو خدمات مشروع معين عن غيرها في السوق. وتكمن أهميتها في كونها وسيلة لبناء الثقة بين المنتج والمستهلك، وحماية السمعة التجارية من التقليد أو التضليل. وقد تطور مفهوم العلامة التجارية ليشمل، إلى جانب الأشكال التقليدية، العلامات الصوتية والبصرية والرقمية، الأمر الذي يثير إشكالات قانونية متزايدة في البيئة الرقمية، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام العلامات عبر أسماء النطاقات والمنصات الإلكترونية[٨].

الفرع الثاني

حقوق الملكية الفكرية الأدبية والفنية

تُعد حقوق الملكية الفكرية الأدبية والفنية من أقدم صور الحماية القانونية للإبداع، إذ تنصب على المصنفات التي تعبر عن الفكر الإنساني في مجالات الأدب والفن والعلوم، متى اتخذت شكلاً محسوساً يسمح بإدراكها وتداولها. وتشمل هذه الحقوق المؤلفات المكتوبة، والمصنفات الموسيقية، والأعمال المسرحية والسينمائية، والفنون التشكيلية، وغيرها من أشكال التعبير الإبداعي. وتستند الحماية القانونية لهذه الحقوق إلى الاعتراف بالقيمة المعنوية والفكرية للمصنف، بوصفه امتداداً لشخصية المؤلف وتعبيراً عن ذاته، الأمر الذي يبرر منحه حقوقاً خاصة تضمن نسبة المصنف إليه وحمايته من أي تشويه أو اعتداء.[٩]

وتتميز حقوق المؤلف، بوصفها النواة الأساسية للحقوق الأدبية والفنية، بطابعها المزدوج الذي يجمع بين الحقوق المعنوية والحقوق المالية. ويكتسي هذا التقسيم أهمية خاصة في البيئة

الرقمية، حيث تتعرض الحقوق المالية على وجه الخصوص لاعتداءات متكررة بفعل سهولة النسخ والنشر غير المشروع.[١٠]

كما امتدت الحماية القانونية لتشمل ما يُعرف بالحقوق المجاورة لحق المؤلف، وهي الحقوق التي تثبت لفئات تسهم في إيصال المصنف إلى الجمهور، مثل فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات البث الإذاعي والتلفزيوني نظراً للدور المتنامي للوسائط الرقمية والمنصات الإلكترونية في استغلال المصنفات وبثها، مما أفرز تحديات قانونية جديدة تتعلق بنطاق الحماية وحدودها وآليات إنفاذها.[١١]

المبحث الثاني

الحماية القانونية التقليدية لحقوق الملكية الفكرية

تُعد الحماية القانونية الركيزة الأساسية التي تقوم عليها فعالية حقوق الملكية الفكرية، إذ لا يكفي الاعتراف بهذه الحقوق ما لم تُدعم بآليات قانونية تكفل احترامها وتضمن التصدي للاعتداءات الواقعة عليها. وقد اعتمدت التشريعات التقليدية في هذا المجال على منظومة متكاملة من وسائل الحماية، تجمع بين الحماية المدنية والحماية الجزائية، بهدف تحقيق الردع من جهة، وجبر الضرر الواقع على صاحب الحق من جهة أخرى. غير أن هذه الآليات صيغت في سياق قانوني وتقني سابق على التحول الرقمي، الأمر الذي يثير التساؤل حول مدى قدرتها على الاستجابة للتحديات المستجدة. وانطلاقاً من ذلك، يتناول هذا المبحث أوجه الحماية القانونية التقليدية المقررة لحقوق الملكية الفكرية، تمهيداً لتقييم فعاليتها في ظل المتغيرات الرقمية.

المطلب الأول

الحماية المدنية لحقوق الملكية الفكرية

تُعد الحماية المدنية الإطار القانوني الأساسي الذي يلجأ إليه صاحب حق الملكية الفكرية لمواجهة الاعتداءات التي تمس حقه، لما توفره من وسائل قانونية تهدف إلى وقف الاعتداء وجبر الضرر دون اللجوء ابتداءً إلى الجزاء الجنائي. وتستمد هذه الحماية أهميتها من كونها الأقرب إلى طبيعة الحقوق الفكرية، التي يغلب عليها الطابع المالي والاقتصادي، فضلاً عن كونها أكثر مرونة في التطبيق. وقد حرصت التشريعات التقليدية على إقرار مجموعة من الدعاوى والإجراءات المدنية التي تكفل حماية فعالة لهذه الحقوق، سواء من خلال القواعد العامة للمسؤولية المدنية أو من خلال نصوص خاصة وردت في قوانين الملكية الفكرية.

الفرع الأول

دعوى الاعتداء ووسائل الحماية المدنية

تُعد دعوى الاعتداء من أهم الدعاوى المدنية المقررة لحماية حقوق الملكية الفكرية، إذ تمكّن صاحب الحق من مواجهة كل استغلال غير مشروع لمصنفه أو ابتكاره، والمطالبة بوضع حد لهذا الاعتداء. وتقوم هذه الدعوى على توافر ثلاثة عناصر أساسية، تتمثل في ثبوت الحق الفكري قانوناً، ووقوع فعل مادي يشكل اعتداءً عليه، وانتفاء السند القانوني لهذا الفعل. ويُلاحظ أن المشرّع لم يشترط تحقق الضرر فعلياً لقيام دعوى الاعتداء، إذ يكفي مجرد المساس بالحق أو تهديده، وهو ما يعكس الطبيعة الوقائية لهذه الدعوى في مجال الملكية الفكرية.[١٢]

ولا تقتصر وسائل الحماية المدنية في دعوى الاعتداء على الحكم بوقف الاستغلال غير المشروع، بل تمتد لتشمل مجموعة من التدابير التحفظية والوقائية التي تهدف إلى منع تفاقم الضرر. ومن أبرز هذه الوسائل الأمر بوقف النشر أو التداول، والحجز على النسخ المقلدة، ومصادرة الأدوات والوسائل المستخدمة في الاعتداء، فضلاً عن إتلاف المنتجات غير المشروعة. وتكتسب هذه التدابير أهمية خاصة في ظل سرعة تداول المصنفات، حيث يتيح التدخل القضائي السريع الحد من انتشار الاعتداء وتقليص آثاره الاقتصادية.[١٣]

الفرع الثاني

التعويض عن الضرر ودوره في حماية الحق

يُعد التعويض عن الضرر من النتائج الجوهرية للحماية المدنية، إذ يهدف إلى جبر الضرر الذي يصيب صاحب حق الملكية الفكرية نتيجة الاعتداء على حقه. ويشمل هذا الضرر الأضرار المادية التي تتمثل في الخسارة المالية أو تفويت الكسب، فضلاً عن الأضرار الأدبية التي تمس السمعة أو القيمة المعنوية للمصنف. وتزداد أهمية التعويض في مجال الملكية الفكرية نظراً للطبيعة غير المادية للحقوق المعتدى عليها، وما يترتب على ذلك من صعوبة في تحديد مقدار الضرر بدقة.[١٤]

ولا يقتصر دور التعويض على جبر الضرر فحسب، بل يتجاوز ذلك ليؤدي وظيفة ردعية غير مباشرة، إذ يسهم في الحد من الاعتداءات المستقبلية على حقوق الملكية الفكرية. فالحكم بتعويض ملائم يتناسب مع جسامة الاعتداء وآثاره الاقتصادية يبعث برسالة واضحة مفادها أن المساس بهذه الحقوق يترتب عليه عبء مالي جسيم. ومن ثم، يشكل التعويض أداة مكملة لبقية وسائل الحماية المدنية، ويعزز الثقة في فعالية النظام القانوني لحماية الملكية الفكرية.[١٥]

وفيما يتعلق بالتشريع العراقي، يُلاحظ أن الحماية المدنية لحقوق الملكية الفكرية ما زالت تستند في جوهرها إلى القواعد العامة، ولا سيما ما ورد في قانون حق المؤلف العراقي رقم (٣) لسنة ١٩٧١ المعدل، الذي اكتفى بإقرار حق المؤلف في التعويض عن الضرر الناشئ عن الاعتداء دون أن يضع تنظيماً خاصاً يتلاءم مع طبيعة المصنفات الرقمية. كما أن النصوص القائمة لم تميز بين الضرر الناشئ عن الاعتداء التقليدي والضرر الناتج عن النشر أو النسخ الرقمي غير المشروع، رغم اختلاف آثارهما من حيث النطاق والانتشار. ويكشف ذلك عن محدودية الإطار المدني في التشريع العراقي، وعدم قدرته على مواجهة الاعتداءات الرقمية التي تتسم بسرعة الانتشار وصعوبة الاحتواء.

المطلب الثاني

الحماية الجزائية لحقوق الملكية الفكرية

تُعد الحماية الجزائية من أهم صور الحماية القانونية التي اعتمدها المشرّع لضمان احترام حقوق الملكية الفكرية، لما تتميز به من طابع ردعي يهدف إلى مكافحة الاعتداءات الجسيمة التي تتجاوز حدود الضرر الفردي لتصيب النظام العام الاقتصادي والثقافي. وقد اتجهت التشريعات التقليدية إلى تجريم أفعال معينة تمس هذه الحقوق، إدراكاً منها لخطورة الاعتداء على الإبداع والابتكار، ولا سيما في الحالات التي يكون فيها الفعل متعمداً أو منظماً. وتستند الحماية الجزائية في هذا المجال إلى فكرة أن الحماية المدنية قد لا تكون كافية وحدها لردع المعتدين، الأمر الذي يبرر تدخل القانون الجنائي بوصفه الوسيلة الأشد في منظومة الحماية القانونية.

الفرع الأول

التجريم التقليدي للاعتداء على الملكية الفكرية

اعتمد المشرّع في إطار الحماية الجزائية لحقوق الملكية الفكرية على تجريم عدد من الأفعال التي تشكل اعتداءً مباشراً على هذه الحقوق، كالتقليد غير المشروع، والنسخ دون ترخيص، والاستغلال التجاري غير المأذون به للمصنفات أو الابتكارات. ويستند هذا التجريم إلى مبدأ حماية الحق الفكري بوصفه حقاً معترفاً به قانوناً، يستوجب التدخل الجنائي عند المساس به على نحو جسيم. وغالباً ما يشترط المشرّع لقيام الجريمة توافر القصد الجنائي، أي علم الجاني بعدم مشروعية فعله واتجاه إرادته إلى ارتكاب الاعتداء، وهو ما يعكس الطابع العمدي الذي يميز أغلب جرائم الملكية الفكرية.[١٦]

ويرى الباحث أن اشتراط القصد الجنائي في الجرائم التقليدية للملكية الفكرية، رغم أهميته في حماية الحريات الفردية، قد يشكل عائقاً عملياً أمام مساءلة بعض صور الاعتداء الحديثة، ولا

سيما في البيئة الرقمية التي تتسم بتداخل الأفعال وتعدد الفاعلين. فالإصرار على النموذج التقليدي للقصد الجنائي قد يؤدي إلى إفلات بعض الأفعال الضارة من العقاب، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في بعض أركان التجريم بما يحقق التوازن بين متطلبات الشرعية الجنائية وفعالية الحماية.

وبالرجوع إلى التشريع العراقي، يتبين أن الحماية الجزائية لحقوق الملكية الفكرية لا تزال محكومة بنموذج تقليدي للتجريم، إذ يعتمد قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل على نصوص عامة تتعلق بالتقليد أو الاعتداء على الحقوق دون أن يضع توصيفاً جزائياً مستقلاً للاعتداءات الرقمية. كما أن قانون حق المؤلف العراقي لم يتضمن نصوصاً صريحة تُجرّم القرصنة الرقمية أو النشر الإلكتروني غير المشروع بوصفه فعلاً قائماً بذاته، الأمر الذي يحد من فعالية التدخل الجنائي ويُخضع الاعتداءات الرقمية لتكييفات تقليدية قد لا تعكس خطورتها الفعلية في البيئة الرقمية.

ويرى الباحث أن هذه الفجوة التشريعية لا تعود إلى قصور عرضي في الصياغة، بل إلى تصور تقليدي لطبيعة الجريمة ووسائل ارتكابها، وهو تصور لم يعد منسجماً مع الواقع الرقمي. فالتجريم الذي لا يأخذ بعين الاعتبار الخصائص التقنية للاعتداءات الرقمية يفقد جزءاً كبيراً من فعاليته، ويُفرغ الحماية الجزائية من مضمونها العملي، مما يفرض ضرورة الانتقال من تجريم قائم على الشكل المادي للفعل إلى تجريم يركز على الأثر القانوني للاعتداء.

الفرع الثاني

العقوبات الجزائية وأثرها الردعي

تتمثل العقوبات الجزائية المقررة لجرائم الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية في مجموعة من الجزاءات التي تتراوح بين الغرامة والحبس، فضلاً عن العقوبات التكميلية كالمصادرة وإغلاق المنشآت المخالفة. ويهدف المشرّع من خلال هذه العقوبات إلى تحقيق الردع العام والخاص، وردع كل من تسوّل له نفسه المساس بهذه الحقوق، مع معاقبة الجاني بما يتناسب مع جسامة الفعل المرتكب. وتُعد العقوبات المالية ذات أهمية خاصة في هذا المجال، نظراً للطابع الربحي الذي يميز كثيراً من الاعتداءات على حقوق الملكية الفكرية.[١٧]

ويرى الباحث أن التركيز على العقوبات المالية يُعد توجهاً منطقياً بالنظر إلى الطبيعة الاقتصادية لغالبية الاعتداءات، إلا أن فعالية هذه العقوبات تظل رهينة بمدى تناسبها مع الأرباح غير المشروعة التي يحققها الجاني. فإذا كانت الغرامة أقل من العائد الإجرامي، فإنها تفقد

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 3
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

وظيفتها الردعية وتتحول إلى مجرد كلفة محتملة للنشاط غير المشروع، وهو ما يتطلب إعادة تقييم السياسة العقابية من حيث الحدين الأدنى والأقصى للعقوبة.

غير أن فعالية العقوبات الجزائية في تحقيق الردع تظل محل نقاش فقهي، لاسيما في ظل التطورات التقنية المتسارعة التي سهلت ارتكاب الاعتداءات الرقمية وقللت من مخاطر اكتشافها. فقد أظهرت الممارسة العملية أن العقوبات التقليدية قد لا تكون كافية لردع الاعتداءات التي تتم عبر الوسائط الرقمية، حيث تتسم هذه الأفعال بالانتشار السريع والطابع العابر للحدود. ومن ثم، تبرز الحاجة إلى مراجعة السياسة العقابية في مجال الملكية الفكرية، سواء من حيث تشديد العقوبات أو من حيث تكييفها بما ينسجم مع خصوصية الجرائم الرقمية.[١٨]

ويرى الباحث أن الإشكال لا يكمن فقط في مقدار العقوبة، بل في آليات تنفيذها وإنفاذها، إذ تفقد العقوبة قيمتها الردعية إذا لم تقترن بقدرة حقيقية على الملاحقة والكشف والإثبات. ومن ثم، فإن تعزيز الحماية الجزائية لحقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي يقتضي مقاربة شمولية تجمع بين تطوير النصوص العقابية، وتعزيز القدرات التقنية لجهات إنفاذ القانون، وتفعيل التعاون القضائي الدولي

المبحث الثالث

التحول الرقمي وتأثيره على حقوق الملكية الفكرية

أحدث التحول الرقمي تحولاً جذرياً في طبيعة إنتاج المصنفات الفكرية وطرق تداولها واستغلالها، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على الإطار القانوني الناظم لحقوق الملكية الفكرية. فقد انتقلت هذه الحقوق من بيئة تقليدية تقوم على الوسيط المادي إلى بيئة رقمية تتسم باللامحدودية وسهولة النسخ والانتشار، وهو ما أفرز تحديات قانونية جديدة لم تكن مطروحة عند صياغة النصوص التقليدية. ويهدف هذا المبحث إلى بيان أثر التحول الرقمي على حقوق الملكية الفكرية، من خلال تحليل طبيعة المصنفات الرقمية وصور الاعتداء المستحدثة عليها.

المطلب الأول

التحول الرقمي وطبيعة المصنفات الرقمية

أدى التحول الرقمي إلى إحداث تغيير جوهري في طبيعة المصنفات الفكرية من حيث شكلها ووسائل إنتاجها وتداولها، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على الإطار القانوني لحمايتها. فلم تعد المصنفات محصورة في أوعية مادية تقليدية، بل أصبحت تُنتج وتُخزن وتُنشر بصيغ رقمية تتسم بالمرونة وسهولة النسخ والانتشار، وهو ما أفرز تحديات قانونية جديدة لم تكن مطروحة في السابق. وقد ترتب على هذا التحول إعادة النظر في المفاهيم القانونية التقليدية

المرتبطة بالنسخ والاستغلال والسيطرة على المصنف، فضلاً عن إثارة تساؤلات حول مدى ملاءمة قواعد الحماية القائمة لمواجهة الاعتداءات الرقمية. ومن ثم، يهدف هذا المطلب إلى بيان أثر التحول الرقمي في طبيعة المصنفات الفكرية، وتحليل الخصائص القانونية التي تميز المصنفات الرقمية وما تفرضه من متطلبات تشريعية مستحدثة.

يُقصد بالتحول الرقمي انتقال الأنشطة الإنسانية، بما فيها الإنتاج الفكري والإبداعي، من الوسائط التقليدية إلى الوسائط الرقمية المعتمدة على تقنيات الحاسوب والإنترنت. ولا يقتصر هذا التحول على الجانب التقني فحسب، بل يمتد ليشمل الأبعاد القانونية والاقتصادية والاجتماعية، إذ يؤدي إلى تغيير جذري في طرق إنشاء المصنفات الفكرية وحفظها ونشرها واستغلالها. وقد ترتب على ذلك ظهور أنماط جديدة من المصنفات الرقمية التي لا ترتبط بوعاء مادي ثابت، وإنما توجد في شكل بيانات رقمية قابلة للنسخ غير المحدود.[١٩]

ويرى الباحث فرض إعادة صياغة العلاقة بين صاحب الحق والمصنف والجمهور. فالمفاهيم القانونية التقليدية التي تقوم على الندرة والسيطرة المادية لم تعد قادرة على استيعاب واقع رقمي يقوم على الوفرة وسهولة النفاذ. ومن ثم، فإن أي معالجة قانونية فعالة لحقوق الملكية الفكرية يجب أن تنطلق من فهم دقيق لخصائص التحول الرقمي وآثاره البنيوية، لا الاكتفاء بإسقاط قواعد تقليدية على واقع مغاير.

وأدت عملية الرقمنة إلى تحويل المصنفات الفكرية من صيغها التقليدية إلى صيغ رقمية قابلة للتخزين والمعالجة والنقل عبر الوسائط الإلكترونية. وتشمل الرقمنة مختلف أنواع المصنفات، من كتب وأعمال موسيقية وأفلام وبرمجيات، وهو ما أتاح فرصاً واسعة لنشر المعرفة وتيسير الوصول إليها. غير أن هذه العملية أفرزت في الوقت ذاته تحديات قانونية تتعلق بحقوق النسخ والنشر، نظراً لإمكانية إعادة إنتاج المصنف الرقمي عددًا غير محدود من المرات دون المساس بالأصل.[٢٠]

ويرى الباحث أن إشكالية الرقمنة لا تكمن في التقنية ذاتها، بل في غياب إطار قانوني واضح يوازن بين حق صاحب المصنف في الحماية وحق المجتمع في النفاذ إلى المعرفة. فالتوسع غير المنضبط في حماية حقوق النسخ قد يؤدي إلى تقييد التداول المشروع للمصنفات، في حين أن التساهل في الرقمنة غير المشروعة يفرغ الحماية القانونية من مضمونها. ومن ثم، فإن معالجة هذه الإشكالية تتطلب إعادة ضبط مفهوم النسخ والاستغلال في البيئة الرقمية على نحو يراعي خصوصيتها التقنية.

المطلب الثاني

أنماط الاعتداء الرقمي على الملكية الفكرية

أفرزت البيئة الرقمية أنماطاً جديدة من الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية، اتسمت بتعقيدها وسرعة انتشارها واتساع نطاقها، مقارنة بالاعتداءات التقليدية التي كانت تتم في إطار مادي محدود. فقد أدى الانتقال إلى الفضاء الرقمي إلى تنوع وسائل التعدي على المصنفات الفكرية والحقوق الصناعية، سواء من خلال النسخ غير المشروع، أو الاستغلال التجاري دون ترخيص، أو استخدام الحقوق المحمية عبر الإنترنت بصورة تُخل بوظيفتها القانونية. وقد كشفت هذه الأنماط المستحدثة عن قصور الآليات التقليدية في مواجهتها، مما يستدعي دراسة طبيعتها القانونية وتحليل خصائصها، تمهيداً لبحث سبل تعزيز الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي.

اذ تُعد القرصنة الرقمية من أخطر صور الاعتداء على حقوق المؤلف في البيئة الرقمية، إذ تقوم على نسخ المصنفات الرقمية أو إتاحتها للجمهور دون إذن صاحب الحق، سواء تم ذلك عبر مواقع التحميل غير المشروع أو منصات المشاركة أو شبكات البث غير المرخص. وقد أسهمت سهولة الوصول إلى التقنيات الرقمية وانخفاض تكلفتها في انتشار هذه الظاهرة على نطاق واسع، بما يشمل المصنفات الأدبية والموسيقية والسينمائية والبرمجيات، الأمر الذي ألحق أضراراً جسيمة بالمصالح المالية والمعنوية للمؤلفين.[٢١]

ويرى الباحث أن خطورة القرصنة الرقمية لا تكمن فقط في حجم الخسائر الاقتصادية التي تُلحقها بأصحاب الحقوق، بل في تأثيرها السلبي على منظومة الإبداع ذاتها، إذ تؤدي إلى تقويض الحافز على الابتكار والإنتاج الفكري. كما أن الاعتماد على أدوات الحماية التقليدية في مواجهة هذه الظاهرة يثبت محدوديته، مما يستدعي تبني مقاربة قانونية وتقنية متكاملة تقوم على تعزيز الوعي، وتطوير آليات الإنفاذ، وإقرار قواعد أكثر ملاءمة لخصوصية المصنفات الرقمية

وتُعد العلامات التجارية من أكثر حقوق الملكية الفكرية عرضة للاعتداء في البيئة الرقمية، ولا سيما عبر استخدام العلامات المشابهة أو المقلدة في أسماء النطاقات أو على المنصات الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي. ويهدف هذا النوع من الاعتداء إلى تضليل المستهلكين واستغلال السمعة التجارية للعلامة الأصلية، سواء من خلال بيع منتجات مقلدة أو الترويج لخدمات غير مشروعة. وقد أدى انتشار التجارة الإلكترونية إلى تضاعف هذه الاعتداءات، مما كشف عن محدودية وسائل الحماية التقليدية.[٢٢]

وفي السياق العراقي، يبرز فراغ تشريعي واضح في تنظيم أنماط الاعتداء الرقمي على العلامات التجارية والبراءات، ولا سيما تلك التي تتم عبر المنصات الإلكترونية أو أسماء النطاقات. فالتشريعات النافذة لم تتضمن أحكاماً خاصة تنظم استخدام العلامات التجارية في البيئة الرقمية أو تحدد مسؤولية المنصات الإلكترونية عن عرض منتجات مقلدة أو غير مرخصة. ويؤدي هذا الوضع إلى صعوبة إنفاذ الحقوق الصناعية عبر الإنترنت، ويجعل الحماية القانونية رهينة بالتفسيرات القضائية العامة التي قد لا تكون كافية لمواجهة الطابع التقني لهذه الاعتداءات.

ويرى الباحث أن الاعتداءات الرقمية على العلامات التجارية والبراءات تكشف عن تحول جوهري في طبيعة المخاطر التي تواجه حقوق الملكية الصناعية، حيث لم يعد التقليد مقصوراً على السلع المادية، بل امتد إلى الفضاء الرقمي ذاته. ومن ثم، فإن تعزيز الحماية في هذا المجال يقتضي تطوير قواعد خاصة بالتجارة الإلكترونية وأسماء النطاقات، وتفعيل المسؤولية القانونية للمنصات الرقمية، بما يحقق حماية فعّالة للحقوق الصناعية دون الإضرار بحرية النشاط التجاري المشروع.

المبحث الرابع

آليات تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية

أمام القصور الذي أظهرته النصوص القانونية التقليدية في مواجهة التحديات التي فرضها التحول الرقمي، برزت الحاجة إلى البحث عن آليات جديدة من شأنها تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية وضمان فعاليتها في البيئة الرقمية. فلم يعد تطوير الحماية مقتصراً على تعديل النصوص القانونية فحسب، بل امتد ليشمل اعتماد أدوات تقنية حديثة، وتفعيل دور القضاء المتخصص، وتعزيز التعاون الدولي. ويهدف هذا المبحث إلى بيان أبرز الآليات القانونية والتقنية التي يمكن من خلالها تحقيق حماية أكثر فاعلية لحقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي، بما يحقق التوازن بين حماية الحقوق وتشجيع الابتكار.

المطلب الأول

تطوير الإطار التشريعي

يُعد الإطار التشريعي الأساس الذي تقوم عليه حماية حقوق الملكية الفكرية، غير أن فعاليته تظل رهينة بمدى قدرته على مواكبة التطورات التقنية المتسارعة. وقد أظهرت التجربة العملية أن الاكتفاء بالنصوص التقليدية لم يعد كافياً لمواجهة الاعتداءات الرقمية، مما يستدعي تدخلاً تشريعياً يهدف إلى تحديث القواعد القانونية وتكييفها مع متطلبات البيئة الرقمية.

الفرع الأول

تحديث النصوص القانونية الوطنية

اتجهت العديد من التشريعات الحديثة إلى مراجعة قوانين الملكية الفكرية بما ينسجم مع التطورات الرقمية، من خلال إدخال مفاهيم جديدة تتعلق بالمصنفات الرقمية ووسائل استغلالها. ويهدف هذا التحديث إلى سد الفراغات التشريعية التي أفرزها التحول الرقمي، وتوفير حماية قانونية صريحة للحقوق التي لم تكن معروفة عند صياغة القوانين التقليدية، مثل حقوق الإتاحة عبر الإنترنت والبث التدفقي.[٢٣]

كما شمل التحديث التشريعي توسيع نطاق التجريم ليشمل الأفعال الرقمية المستحدثة، وإقرار تدابير وقائية عاجلة تتيح لصاحب الحق وقف الاعتداء قبل تفاقم آثاره. وقد أسهم ذلك في تعزيز فعالية الحماية القانونية، ولا سيما في مواجهة الاعتداءات التي تتم عبر المنصات الإلكترونية. غير أن تفاوت مستويات التحديث بين التشريعات الوطنية أدى إلى استمرار بعض أوجه القصور في الحماية.[٢٤]

ويرى الباحث أن تحديث النصوص القانونية يُعد خطوة ضرورية، لكنه غير كافٍ إذا اقتصر على تعديل جزئي أو شكلي. فالتشريع الفعّال في مجال الملكية الفكرية الرقمية يجب أن يقوم على رؤية شمولية تستوعب طبيعة الفضاء الرقمي وتحدياته، مع مراعاة التوازن بين حماية الحقوق وعدم تقييد تداول المعرفة بصورة غير مبررة.

الفرع الثاني

إدماج المفاهيم الرقمية في التشريعات القائمة

أدى التحول الرقمي إلى ظهور مفاهيم قانونية جديدة، مثل المصنف الرقمي الخالص، والاستخدام الإلكتروني، والتراخيص الرقمية، وهو ما يستدعي إدماج هذه المفاهيم في صلب التشريعات القائمة. وقد سعت بعض القوانين إلى إدخال تعريفات موسعة للمصنفات المشمولة بالحماية، بما يضمن عدم استبعاد الأشكال الرقمية الحديثة من نطاق الحماية القانونية.[٢٥]

كما برزت الحاجة إلى تنظيم الاستثناءات والقيود على حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، ولا سيما تلك المتعلقة بالاستخدام التعليمي أو البحثي أو الشخصي. ويهدف هذا التنظيم إلى منع إساءة استعمال الاستثناءات بما يضر بحقوق أصحاب المصنفات، مع الحفاظ في الوقت ذاته على الوظيفة الاجتماعية للملكية الفكرية.[٢٦]

ويرى الباحث أن إدماج المفاهيم الرقمية في التشريعات لا ينبغي أن يتم بصورة جامدة، بل يجب أن يكون قابلاً للتطور مع تطور التكنولوجيا. فالتشريع الذي يستوعب المفاهيم الرقمية

بروح مرنة يسهم في تحقيق استقرار قانوني طويل الأمد، ويحد من الحاجة إلى تعديلات متكررة تلاحق التطورات التقنية.

المطلب الثاني

الآليات التقنية والقضائية الحديثة

لم يعد تطوير الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية رهين النصوص التشريعية وحدها، بل أصبح مرتبطاً بمدى توظيف الآليات التقنية الحديثة، وتعزيز دور القضاء في تفسير وتطبيق هذه النصوص. فقد أفرزت التكنولوجيا ذاتها أدوات يمكن توظيفها لحماية الحقوق الفكرية، إلى جانب أهمية وجود قضاء متخصص قادر على التعامل مع التعقيدات التقنية للاعتداءات الرقمية.

الفرع الأول

دور التقنيات الحديثة في حماية الحقوق الفكرية

أسهمت التقنيات الحديثة، مثل تقنيات إدارة الحقوق الرقمية والتشفير، في تعزيز حماية المصنفات الرقمية من النسخ أو الاستغلال غير المشروع. وتقوم هذه التقنيات على فرض قيود تقنية على استخدام المصنف، بما يحد من إمكانية نسخه أو تداوله دون إذن صاحب الحق. وقد اعتمدت هذه الوسائل على نطاق واسع في مجالات النشر الإلكتروني وصناعة المحتوى الرقمي.[٢٧]

كما برزت تقنيات حديثة، مثل تقنية سلسلة الكتل (البلوك تشين)، كوسيلة واعدة لإثبات الملكية الفكرية وتوثيق الحقوق الرقمية، من خلال توفير سجل غير قابل للتلاعب يثبت تاريخ إنشاء المصنف وملكيته. وتُعد هذه التقنيات من الأدوات الفعّالة في مواجهة صعوبات الإثبات التي تميز الاعتداءات الرقمية.[٢٨]

ويرى الباحث أن الاعتماد على الوسائل التقنية يمثل توجهاً ضرورياً، لكنه لا يخلو من إشكالات، ولا سيما ما يتعلق بإمكانية التحايل على هذه الوسائل أو تأثيرها في حقوق المستخدمين المشروعة. ومن ثم، فإن توظيف التكنولوجيا في حماية الملكية الفكرية يجب أن يتم في إطار قانوني يوازن بين الحماية التقنية وضمان الحقوق والحريات الرقمية.

الفرع الثاني

القضاء المتخصص والتعاون الدولي

يُعد القضاء المتخصص أحد الركائز الأساسية لتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، نظراً لما تتسم به المنازعات الرقمية من تعقيد فني وقانوني. وقد اتجهت بعض

الدول إلى إنشاء دوائر قضائية متخصصة في منازعات الملكية الفكرية، بما يسهم في توحيد الاجتهاد القضائي وتسريع الفصل في القضايا.[٢٩]

كما يكتسي التعاون الدولي أهمية خاصة في مجال حماية الملكية الفكرية الرقمية، نظراً للطابع العابر للحدود للاعتداءات. ويشمل هذا التعاون تبادل المعلومات، وتنسيق الإجراءات القضائية، وتنفيذ الأحكام الأجنبية، بما يعزز من فعالية الحماية القانونية على الصعيد الدولي.[٣٠]

ويرى الباحث أن القضاء المتخصص والتعاون الدولي يشكلان معاً ركيزتين لا غنى عنهما لتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي. فبدون قضاء مؤهل وآليات تعاون فعالة، تظل النصوص القانونية عاجزة عن مواجهة الاعتداءات الرقمية، مهما بلغت درجة تطورها.**الخاتمة**

تناول هذا البحث موضوع حماية حقوق الملكية الفكرية بين النصوص القانونية التقليدية ومتطلبات التحول الرقمي، في محاولة لتحليل مدى كفاية الإطار القانوني القائم في مواجهة التحديات التي أفرزتها البيئة الرقمية، وما استتبعته من أنماط جديدة للاعتداء على الحقوق الفكرية. وقد أظهر البحث أن التحول الرقمي لم يقتصر على تغيير وسائل إنتاج المصنفات وتداولها، بل أدى إلى إعادة صياغة العلاقة القانونية بين صاحب الحق والمصنف والجمهور، الأمر الذي فرض مراجعة شاملة للمفاهيم والآليات القانونية التقليدية.

أولاً: النتائج

١. أظهر البحث أن حقوق الملكية الفكرية تشكل إحدى الدعائم الأساسية للاقتصاد المعرفي وحماية الإبداع، غير أن النصوص القانونية التقليدية التي تنظم هذه الحقوق قد وُضعت في سياق تقني مغاير، يقوم على مادية المصنفات وسهولة ضبط الاعتداء عليها داخل نطاق جغرافي محدد.

٢. بيّن البحث أن التحول الرقمي أدى إلى تغيير جوهري في طبيعة المصنفات الفكرية ووسائل إنتاجها وتداولها، مما أفرز أنماطاً جديدة من الاعتداءات تتسم بالسرعة، واللامركزية، والطابع العابر للحدود، وهو ما كشف عن قصور واضح في الإطار القانوني التقليدي.

٣. توصل البحث إلى أن الحماية المدنية والجزائية التقليدية، رغم أهميتها، لم تعد كافية بمفردها لمواجهة الاعتداءات الرقمية على حقوق الملكية الفكرية، ولا سيما في ظل صعوبات الإثبات، وتعدد الفاعلين، وغموض قواعد المسؤولية القانونية في البيئة الرقمية.

٤. أثبت البحث أن بطء العملية التشريعية وعدم مواكبة القوانين للتطورات التقنية يسهمان في اتساع الفجوة بين النص القانوني والواقع العملي، مما يضعف من فعالية الحماية القانونية ويحد من قدرة القضاء على مواجهة الاعتداءات الرقمية بفاعلية.

٥. أظهر البحث أن أنماط الاعتداء الرقمي، مثل القرصنة الرقمية، والاعتداء على العلامات التجارية والبراءات عبر الإنترنت، لا تقتصر آثارها على الإضرار بالمصالح الفردية لأصحاب الحقوق، بل تمتد لتقويض الحافز على الابتكار والإبداع، والإضرار بالاقتصاد المعرفي.

٦. خلص البحث إلى أن التشريع العراقي، رغم إقراره المبدئي لحقوق الملكية الفكرية، لا يزال يعاني من قصور تشريعي في التعامل مع البيئة الرقمية، سواء من حيث المفاهيم القانونية أو آليات الحماية أو تنظيم أنماط الاعتداء المستحدثة.

٧. بيّن البحث أن تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي لا يمكن أن يتحقق من خلال تعديل النصوص القانونية وحدها، بل يتطلب مقاربة شمولية تشمل الجوانب التشريعية، والتقنية، والقضائية، فضلاً عن التعاون الدولي.

ثانياً: التوصيات

١. يوصي البحث بضرورة تحديث التشريعات الوطنية المنظمة لحقوق الملكية الفكرية، وبخاصة في العراق، بما يضمن إدماج المفاهيم الرقمية الحديثة صراحة في النصوص القانونية، وتوسيع نطاق الحماية ليشمل جميع أشكال المصنفات الرقمية وأنماط استغلالها المستحدثة.

٢. يوصي البحث بإعادة النظر في السياسة الجنائية المعتمدة في مجال حماية الملكية الفكرية، من خلال تكييف قواعد التجريم والعقاب بما ينسجم مع خصوصية الجرائم الرقمية، وإقرار نصوص صريحة تُجرّم الاعتداءات الرقمية، ولا سيما القرصنة الإلكترونية.

٣. يوصي البحث بتطوير قواعد الإثبات، والاعتراف الصريح بالأدلة الرقمية، وتعزيز دور الخبرة الفنية في المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية، بما يسهم في تجاوز الصعوبات العملية التي تعترض إنفاذ الحقوق في البيئة الرقمية.

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 3
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

٤. يوصي البحث بوضع إطار قانوني واضح يحدد المسؤولية القانونية للأطراف المتدخلة في الفضاء الرقمي، وبما يحقق التوازن بين حماية حقوق الملكية الفكرية وعدم تحميل الوسطاء التقنيين مسؤوليات غير مبررة.

٥. يوصي البحث بتوظيف التقنيات الحديثة، مثل تقنيات إدارة الحقوق الرقمية وسلاسل الكتل، بوصفها أدوات مساندة للحماية القانونية، مع ضرورة إخضاعها لضوابط قانونية تحول دون إساءة استخدامها أو تعارضها مع الحقوق والحريات الرقمية.

٦. يوصي البحث بتعزيز دور القضاء المتخصص في منازعات الملكية الفكرية، من خلال إنشاء دوائر قضائية متخصصة أو تطوير القدرات الفنية للقضاة، بما يسهم في توحيد الاجتهاد القضائي وتسريع الفصل في القضايا ذات الطابع التقني.

٧. يوصي البحث بتفعيل التعاون الدولي في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية الرقمية، نظراً للطابع العابر للحدود للاعتداءات، وذلك من خلال تبادل المعلومات، وتنسيق الإجراءات القضائية، وتنفيذ الأحكام الأجنبية، بما يعزز من فعالية الحماية القانونية .

---

[١] د. مصطفى جمال الدين، الملكية الفكرية – دراسة في الحقوق الأدبية والصناعية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٧.
[٢] د. عبد القادر قهوجي، الوجيز في الملكية الفكرية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٦، ص ٢٩.
[٣] د. حسن علي الذنون، الملكية الفكرية – دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٣، ص ٤١.
[٤] د. سامي عبد الله السليمان، حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٥، ص ٦٦.
[٥] د. أحمد فتحي سرور، الحماية الجنائية لحقوق الملكية الفكرية، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٢٣.
[٦] د. محمد صبحي نجم، الملكية الصناعية والتجارية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٢، ص ١٥.
[٧] د. عبد الكريم سلامة، براءة الاختراع في التشريعات العربية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٠، ص ٤٨.
[٨] د. فوزي محمد سامي، الحماية القانونية للعلامات التجارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٦، ص ٣٣.
[٩] د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني – نظرية الحق، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٠، ج ١، ص ٨٩.
[١٠] د. حسام لطفي، حقوق المؤلف في التشريع العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١، ص ٥٢.
[١١] د. محمد حسين منصور، الحقوق المجاورة لحق المؤلف، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٤، ص ٣٧.
[١٢] د. عبد الفتاح بيومي حجازي، الملكية الفكرية وحمايتها المدنية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١١، ص ١٠١.
[١٣] د. محمود نجيب حسني، شرح قانون حماية الملكية الفكرية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١١٤.
[١٤] د. عبد المنعم البدراوي، المسؤولية المدنية عن الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٢، ص ٧٣.
[١٥] د. نبيل عبد السلام، التعويض المدني عن الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٦٢.
[١٦] د. أحمد فتحي سرور، الحماية الجنائية لحقوق الملكية الفكرية، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٤٥.
[١٧] د. عبد الله سليمان عبد المنعم، الجرائم الواقعة على حقوق الملكية الفكرية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٣، ص ٨٩.
[١٨] د. حسن علي الذنون، المسؤولية الجنائية عن الجرائم المعلوماتية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٥، ص ١٣٤.
[١٩] د. محمد صبحي نجم، القانون والتكنولوجيا – التحديات القانونية للتحول الرقمي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٦، ص ٢١.
[٢٠] د. حسام لطفي، حقوق المؤلف في عصر الرقمنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٦٣.
[٢١] د. حسام لطفي، حقوق المؤلف في عصر الرقمنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٩١.
[٢٢] د. فوزي محمد سامي، الحماية القانونية للعلامات التجارية في البيئة الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٨، ص ٥٦.
[٢٣] د. محمد صبحي نجم، **الملكية الفكرية في عصر التكنولوجيا**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٥، ص ١٤٣.
[٢٤] د. حسام لطفي، **حقوق المؤلف في البيئة الرقمية**، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٤، ص ١١٢.

[٢٥]د. حسن علي الذنون، **الملكية الفكرية في البيئة الرقمية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٨، ص ٥٩.
[٢٦]د. عبد الكريم سلامة، **الحماية القانونية للمصنفات الرقمية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٥، ص ٩٧.
[٢٧]د. فوزي محمد سامي، **التقنيات الحديثة وحماية الملكية الفكرية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٩، ص ٤١.
[٢٨]د. محمد حسين منصور، **إثبات الحقوق في البيئة الإلكترونية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٢٠، ص ٨٨.
[٢٩]د. أحمد فتحي سرور، **القضاء المتخصص وأثره في حماية الحقوق الفكرية**، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٦٦.
[٣٠]د. حسن علي الذنون، مصدر سابق، ص ١٧١.

١. قائمة المصادر والمراجع

١. أحمد فتحي سرور، الحماية الجنائية لحقوق الملكية الفكرية، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٨.
٢. أحمد فتحي سرور، القضاء المتخصص وأثره في حماية الحقوق الفكرية، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٠.
٣. حسام لطفي، حقوق المؤلف في التشريع العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١١.
٤. حسام لطفي، حقوق المؤلف في عصر الرقمنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٤.
٥. حسن علي الذنون، الملكية الفكرية – دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٣.
٦. حسن علي الذنون، الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٨.
٧. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني – نظرية الحق، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٠، الجزء الأول.
٨. عبد الكريم سلامة، براءة الاختراع في التشريعات العربية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٠.
٩. عبد الكريم سلامة، الإثبات الجنائي في الجرائم المعلوماتية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٤.
١٠. عبد الكريم سلامة، الحماية القانونية للمصنفات الرقمية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٥.
١١. عبد الله سليمان عبد المنعم، الجرائم الواقعة على حقوق الملكية الفكرية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٣.

١٢. عبد المنعم البدراوي، المسؤولية المدنية عن الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٢.

١٣. عبد الفتاح بيومي حجازي، الملكية الفكرية وحمايتها المدنية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١١.

١٤. فوزي محمد سامي، الحماية القانونية للعلامات التجارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٦.

١٥. فوزي محمد سامي، الحماية القانونية للعلامات التجارية في البيئة الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٨.

١٦. فوزي محمد سامي، المسؤولية القانونية لمقدمي خدمات الإنترنت، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٧.

١٧. فوزي محمد سامي، التقنيات الحديثة وحماية الملكية الفكرية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٩.

١٨. محمد حسين منصور، الحقوق المجاورة لحق المؤلف، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٤.

١٩. محمد حسين منصور، المسؤولية المدنية في البيئة الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٨.

٢٠. محمد حسين منصور، إثبات الحقوق في البيئة الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٢٠.

٢١. محمد صبحي نجم، الملكية الصناعية والتجارية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٢.

٢٢. محمد صبحي نجم، الملكية الفكرية في عصر التكنولوجيا، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٥.

٢٣. محمد صبحي نجم، القانون والتكنولوجيا – التحديات القانونية للتحول الرقمي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٦.

٢٤. محمد صبحي نجم، براءات الاختراع والتكنولوجيا الحديثة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٧.

٢٥. محمود نجيب حسني، شرح قانون حماية الملكية الفكرية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥.

٢٦. محمود نجيب حسني، قانون العقوبات – القسم الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠.

٢٧. نبيل عبد السلام، التعويض المدني عن الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٤.

List of Sources and References

1. Ahmed Fathi Sorour, Criminal Protection of Intellectual Property Rights, Dar Al-Shorouk, Cairo, 2008.
2. Ahmed Fathi Sorour, Specialized Judiciary and its Impact on the Protection of Intellectual Property Rights, Dar Al-Shorouk, Cairo, 2010.
3. Hossam Lotfi, Copyright in Arab Legislation, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2011.
4. Hossam Lotfi, Copyright in the Digital Age, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2014.
5. Hassan Ali Al-Dhanoun, Intellectual Property – A Comparative Study, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman, 2013.
6. Hassan Ali Al-Dhanoun, Intellectual Property in the Digital Environment, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman, 2018.
7. Abd Al-Razzaq Al-Sanhouri, The Intermediate Treatise on the Explanation of Civil Law – The Theory of Rights, Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi, Beirut, 2000, Part One.
8. Abdel Karim Salama, Patents in Arab Legislation, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Alexandria, 2010.
9. Abdel Karim Salama, Criminal Evidence in Cybercrimes, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Alexandria, 2014.
10. Abdel Karim Salama, Legal Protection of Digital Works, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Alexandria, 2015.
11. Abdullah Suleiman Abdel Moneim, Crimes Against Intellectual Property Rights, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Alexandria, 2013.
12. Abdel Moneim Al-Badrawi, Civil Liability for Infringement of Intellectual Property Rights, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Alexandria, 2012.

13. Abdel Fattah Bayoumi Hegazi, Intellectual Property and its Civil Protection, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Alexandria, 2011.
14. Fawzi Mohamed Sami, Legal Protection of Trademarks, Dar Al-Jami'a Al-Jadeeda, Alexandria, 2016.
15. Fawzi Mohamed Sami, Legal Protection of Trademarks in the Electronic Environment, Dar Al-Jami'a Al-Jadeeda, Alexandria, 2018.
16. Fawzi Mohamed Sami, Legal Liability For Internet Service Providers, New University Press, Alexandria, 2017.
17. Fawzi Muhammad Sami, Modern Technologies and the Protection of Intellectual Property, New University Press, Alexandria, 2019.
18. Muhammad Hussein Mansour, Neighboring Rights to Copyright, New University Press, Alexandria, 2014.
19. Muhammad Hussein Mansour, Civil Liability in the Electronic Environment, New University Press, Alexandria, 2018.
20. Muhammad Hussein Mansour, Establishing Rights in the Electronic Environment, New University Press, Alexandria, 2020.
21. Muhammad Subhi Najm, Industrial and Commercial Property, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman, 2012.
22. Muhammad Subhi Najm, Intellectual Property in the Age of Technology, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman, 2015.
23. Muhammad Subhi Najm, Law and Technology – Legal Challenges of Digital Transformation, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman, 2016.
24. Muhammad Subhi Najm, Patents and Modern Technology, Dar Al-Thaqafa For publication and distribution, Amman, 2017.
25. Mahmoud Naguib Hosni, Explanation of the Intellectual Property Protection Law, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2005.
26. Mahmoud Naguib Hosni, Penal Code – Special Section, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2010.
27. Nabil Abdel Salam, Civil Compensation for Infringement of Intellectual Property Rights, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2014.